العلمانية و المجتمع

المحتويات:

- العلمانية
- المجتمع
- الدين
- السياسة
- أقسام و أنواع القانون
- الاختلافات والمذاهب

- تعريف العلمانية:

العلمانية هي مبدأ فصل الدين عن الشؤون العامة والمدنية والسياسية، بما يضمن حياد الحكومة والمؤسسات العامة في الشؤون الدينية. يعزز المجتمع العلماني حرية الفكر والضمير لجميع الأفراد، بغض النظر عن معتقداتهم، من خلال منع تأييد الدولة أو التمييز على أساس الدين. الهدف هو بناء مجتمع تُبنى فيه القرارات والقوانين البشرية على المنطق والحقائق بدلًا من العقائد الدينية، ويُعامل فيه الأفراد على قدم المساواة بغض النظر عن معتقداتهم أو عدمها.

*** حرية الدين والضمير:**

للأفراد حرية اعتناق أي معتقد ديني، أو عدم اعتناق أي معتقد على الإطلاق، دون خوف من تدخل الدولة أو تمييزها.

*** حياد الدولة:**

لا تشجع الحكومة العلمانية أو تقمع أي دين معين.

*** التركيز على العالم "الدنيوي":**

تؤكد العلمانية على أن الأنشطة والقرارات البشرية ينبغي أن تستند إلى اهتمامات وأدلة طبيعية دنيوية، بدلاً من التعاليم الدينية.

*** المساواة:**

يُعامل جميع المواطنين على قدم المساواة أمام القانون، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية.

- أهمية العلمانية:

*** تحمي الحريات المدنية:**

تساعد على صون حرية المعتقد والضمير للأفراد في المجتمعات المتنوعة دينياً.

*** تعزز مجتمعاً تعددياً:**
من خلال ضمان العدالة والحياد، تخلق العلمانية بيئة أكثر سلاماً وشمولاً للناس من جميع المعتقدات.
*** تمنع الهيمنة الدينية:**
تمنع أي دين من اكتساب سلطة أو سيطرة غير مستحقة على الحكومة والمجال العام.

- تعريف المجتمع:
المجتمع هو مجموعة من الأفراد يتفاعلون ضمن منطقة أو فضاء اجتماعي مشترك، ويلتزمون بممارسات ثقافية وأعراف ومؤسسات مشتركة. يتميز بعلاقات منظمة وأنماط حياة مشتركة، حيث يتحد أعضاؤه بتقاليد وقيم وأنشطة جماعية مشتركة، مما يوفر إطارًا للتنظيم والتعاون لضمان استمرارية وحماية أعضائه.

- الخصائص الرئيسية للمجتمع
*** الثقافة والمعايير المشتركة:**
يُعرّف المجتمع بالمعتقدات والقيم والمبادئ السلوكية المشتركة التي تُشكّل السلوك الجماعي.
*** الأفراد المتفاعلون:**
يتكوّن المجتمع من أفراد تربطهم تفاعلات اجتماعية مستمرة، مُشكّلين شبكة علاقات.
*** المؤسسات:**
تُنظّم المجتمعات من خلال مؤسسات اجتماعية راسخة، تُوفّر هيكلًا للحياة الاجتماعية وتُرسي أنماطًا سلوكية رسمية.

*** الأرض أو المكان المشترك:**
يعيش أعضاء المجتمع عادةً في نفس الأرض الجغرافية أو الاجتماعية، مع العلم أن هذه الأرض قد تكون أيضًا مساحة اجتماعية مشتركة وليست موقعًا ثابتًا.
*** الأهداف الجماعية:**
تسعى المجتمعات لتحقيق أهداف مشتركة، مع إعطاء الأولوية القصوى لبقاء المجموعة ورفاهها.
- أمثلة على المجتمعات
*** المجتمعات الوطنية:**
مجموعات من الناس يعيشون في بلد واحد، ويتشاركون سلطة سياسية مشتركة، وهوية وطنية، وثقافة مميزة.
*** المجتمعات المحلية:**
مجموعات محلية من الناس تجمعهم مصالح مشتركة أو بيئة مشتركة.
***المنظمات:**
مجموعات محددة تتشكل لأغراض مشتركة، مثل جمعية لندن لعلم الحيوان، والتي تجمع الأشخاص ذوي الاهتمام المشترك.

- تعريف الدين:
الدين مفهومٌ مُعقّد يشمل معتقداتٍ وممارساتٍ ورؤىً عالميةً تربط البشرية عمومًا ببعدٍ خارقٍ للطبيعة، أو روحي، أو مقدس. وغالبًا ما يتضمن قواعدَ أخلاقيةً، ونظامًا للإيمان بقوةٍ أو قوى عليا، وطقوسًا أو ممارساتٍ تهدف إلى تعزيز مجتمعٍ أو معتقدٍ مشترك.

ورغم اختلاف التعريفات، يُعدّ الدين جانبًا عالميًا من جوانب المجتمعات البشرية، إذ يُزوّد الأفراد والجماعات بالمعنى، وآلياتٍ للتكيّف، وإطارًا لفهم الكون.

- الخصائص الرئيسية للدين:

*** المعتقدات:**

ترتكز الأديان على معتقدات تتعلق بطبيعة الكون وغايته، وغالبًا ما تتضمن وجود قوة خارقة (إله/آلهة) أو قوى روحية أخرى.

*** الممارسات:**

تُعد الطقوس الدينية والشعائرية سمات مشتركة للأنظمة الدينية، مثل الصلاة والعبادة أو طقوس معينة.

*** المدونات الأخلاقية:**

توفر العديد من الأديان إطارًا أخلاقيًا أو مدونة سلوك لتوجيه الشؤون الإنسانية، وتعزيز فضائل مثل اللطف والصدق.

*** المجتمع:**

غالبًا ما يجمع الدين الناس في مجتمعات إيمانية، مما يعزز الشعور المشترك بالهوية والهدف.

*** العناصر الخارقة للطبيعة:**

من الجوانب الأساسية للدين تفاعله مع ما هو خارق للطبيعة، أو متسامٍ، أو روحي.

*** الإيمان:**

ترتكز الأديان على الإيمان، وهو اقتناع بشيء ما دون الحاجة بالضرورة إلى دليل ملموس.

*** المعنى والتفسير:**
يمكن للدين أن يقدم تفسيرات للحياة والموت وغاية الكون.
*** آليات التأقلم:**
يمكن أن تساعد الناس على التعامل مع القلق والتوتر وعدم اليقين في الحياة.
*** التأثير الاجتماعي والثقافي:**
تؤثر الأنظمة الدينية على جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الملكية والهياكل السياسية وتنظيم المجتمع.

- تعريف السياسة:
السياسة هي العملية المعقدة لاتخاذ القرارات الجماعية، وتوزيع الموارد، وممارسة السلطة داخل المجتمع، بدءًا من العائلات والشركات وصولًا إلى الدول والساحة الدولية. وهي تشمل كيفية حكم الجماعات، وكيفية حل النزاعات، وكيفية ممارسة السلطة، والنقاشات الدائرة حول من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف. ولأن "السياسة" مفهومٌ مثيرٌ للجدل، فإن معناها المحدد قد يختلف تبعًا لما إذا كان التركيز على الدولة، أو حل النزاعات، أو ديناميكيات السلطة، أو الأنشطة الاجتماعية والعامة الأوسع.

- الجوانب الرئيسية للسياسة
*** صنع القرار:**
يشمل الأنشطة والعمليات المرتبطة باتخاذ القرارات نيابةً عن الجماعات، مثل حكم دولة أو إدارة شركة.

*** علاقات السلطة:**
تتعلق السياسة أساسًا بممارسة السلطة والنفوذ بين الأفراد أو الجماعات لتحقيق نتائج معينة.
*** توزيع الموارد:**
يُعد حلّ النزاعات حول توزيع السلع والموارد المادية داخل المجتمع عنصرًا أساسيًا في السياسة.

- النشاط الاجتماعي والعام:
يمكن فهم السياسة على أنها نشاط عام لحكم المجتمع، وظاهرة اجتماعية أوسع نطاقًا موجودة في العديد من المجموعات الأخرى، بما في ذلك المدارس والكنائس وحتى العائلات.
*** الصراع والإجماع:**
تتضمن عمليات حل النزاعات وبناء توافق بين الأفراد الذين يعيشون معًا في مجموعات، ولكنها قد تحتضن الصراع وتزدهر فيه أيضًا.
*** وجهات نظر متباينة**
إن فهم "السياسة" ليس مفهومًا واحدًا، وغالبًا ما يكون محل جدل.

- من بين التعريفات الشائعة:
*** السياسة كدولة:**
نظرة أضيق تُركز على المؤسسات والمنظمات الدائمة التي تحكم المجتمع.

*** السياسة كحل للنزاعات:**
عملية تهدف إلى التوفيق بين الاختلافات وتخفيف حدة الصراع داخل المجموعة.
*** السياسة كممارسة للسلطة:**
تعريف واسع يُركز على كيفية تأثير الأفراد أو المجموعات على الآخرين للتصرف بطريقة محددة.
*** السياسة كنشاط اجتماعي:**
نظرة أوسع تُركز على السياسة في أي مجموعة اجتماعية منظمة، وكيفية تفاعل الناس واتخاذهم للقرارات، حتى في البيئات الأقل رسمية.

- أقسام و أنواع القانون:
1. القانون الدستوري:
هو مجموعة القواعد والمبادئ التي تحكم هيكل الحكومة وصلاحياتها وحدودها، بالإضافة إلى الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها، كما هو محدد في دستور الدولة. ويشمل تفسير الدستور وتطبيقه لضمان التزام إجراءات الحكومة وقوانينها بصلاحياتها، وهو بمثابة القانون الأعلى الذي يحمي المواطنين من تجاوزات الدولة، ويضع ضوابط وتوازنات داخل الحكومة.

- الجوانب الرئيسية للقانون الدستوري:
*** التفسير الدستوري:**
يتضمن ذلك تطبيق مختلف بنود ومواد الدستور لحل النزاعات القانونية وتكييف مبادئه مع التحديات المعاصرة.

*** المراجعة الدستورية:**

تُمنح المحاكم سلطة مراجعة القوانين والإجراءات الحكومية لتحديد مدى توافقها مع الدستور، مما يضمن عدم انتهاك قوانين الهيئة التشريعية للحدود الدستورية.

*** حماية الحقوق والحريات:**

يصون القانون الدستوري حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال وضع قيود على سلطة الدولة.

- الهيكل الحكومي والصلاحيات:

يحدد الأدوار والمسؤوليات والعلاقات بين مختلف فروع الحكومة، مثل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

*** الضوابط والتوازنات:**

يضمن هذا المبدأ عدم هيمنة أي فرع من فروع الحكومة بشكل مفرط، مما يمنع إساءة استخدام السلطة.

*** مصدر القانون:**

الدستور نفسه هو المصدر الرئيسي للقانون الدستوري.

*** السوابق القضائية:**

تلعب المحاكم العليا، مثل المحكمة العليا الأمريكية، دورًا حاسمًا في تفسير الدستور ووضع السوابق التي تُشكل القانون الدستوري.

*** التطبيق على القضايا:**

يستخدم المحامون والمحاكم المبادئ الدستورية للتحقق من دستورية قوانين أو إجراءات حكومية مُحددة.

في جوهره، يُعد القانون الدستوري أساسًا لأي مجتمع ديمقراطي، إذ يُوفر إطارًا للحكم ويحمي حقوق وحريات شعبه.

2. قانون القضاء الإداري:

يشير قانون القضاء الإداري إلى مجموعة القوانين التي تحكم المحاكم الإدارية، وهي محاكم متخصصة تُعنى بمراجعة قانونية ونزاهة القرارات الصادرة عن الجهات الحكومية والهيئات الإدارية. وتتمثل مهمتها الأساسية في توفير سبل الانتصاف القانوني للمواطنين الذين يعتقدون أن جهة حكومية انتهكت حقوقهم أو تصرفت بشكل غير قانوني أو تعسفي. وتضمن هذه القوانين تصرف الجهات الإدارية في حدود سلطتها القانونية، وتدعم مبادئ العدالة وسيادة القانون، مما يوفر الرقابة القضائية على السلطة التنفيذية.

- الجوانب الرئيسية:

*** الرقابة القضائية:**

يوفر القضاء الإداري آليةً للمحاكم لمراقبة ومراجعة أعمال الهيئات الإدارية، مما يضمن عمل الهيئات التنفيذية في حدود القانون.

*** المحاكم المتخصصة:**

تختلف المحاكم الإدارية عن المحاكم العادية، حيث تركز تحديدًا على النزاعات المتعلقة بالقانون العام وأعمال الهيئات الحكومية.

*** حقوق المواطن:**

يمكن للمواطنين الطعن في القرارات الإدارية التي يعتقدون أنها غير قانونية أو تنتهك حقوقهم، مما يضمن حماية قانونية فعالة ضد أي تجاوز محتمل من جانب الحكومة.

- أمثلة على القرارات المطعون فيها:
تتعامل المحاكم الإدارية مع مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالضرائب والهجرة والتراخيص البيئية والمزايا وتصاريح البناء.
- قضاة القانون الإداري:
في بعض الأنظمة، يرأس قضاة القانون الإداري جلسات الاستماع، ويعملون كمحكمين محايدين لضمان عدالة الإجراءات الإدارية.
*** فرض الرقابة على السلطة التنفيذية:**
تقييد السلطة التقديرية للجهات الإدارية ومنع إساءة استخدامها.
*** حماية حقوق الأفراد والشركات:**
توفير منبر للطعن في القرارات الإدارية وطلب الإنصاف.
*** الحفاظ على ثقة الجمهور:**
من خلال إثبات أن النظام القانوني يُحاسب الجهات الحكومية.

3. القانون المالي:
القانون المالي هو المجال القانوني الذي يحكم المعاملات المالية والأسواق والمؤسسات، ويشمل كل شيء بدءًا من الخدمات المصرفية والإقراض وصولًا إلى الأوراق المالية والتأمين وإدارة الاستثمار. ويهدف إلى وضع قواعد ومعايير واضحة تضمن الشفافية، وتحمي المستهلكين والمستثمرين، وتحافظ على استقرار الأسواق المالية، مما يُسهّل سير العمل بسلاسة في الاقتصادات الوطنية والعالمية.

- الجوانب الرئيسية للقانون المالي:

*** تنظيم الأسواق المالية:**

يُحدد القانون المالي إطار أسواق رأس المال، بما في ذلك تداول الأسهم والسندات، وإدارة الاستثمارات.

*** الخدمات المصرفية والمالية:**

يُنظم أنشطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويغطي جوانب مثل الإقراض والاقتراض وأنظمة الدفع.

*** التأمين:**

يتناول هذا القسم القوانين واللوائح التي تُنظّم قطاع التأمين.

*** قانون الأوراق المالية:**

يُنظّم هذا القسم إصدار وتداول الأوراق المالية الاستثمارية، ويتطلب الإفصاح لحماية المستثمرين.

*** الإفلاس:**

يُعالج القانون المالي الحالات التي لا يستطيع فيها الأفراد أو الشركات سداد ديونهم، مُوفّرًا آلية لإعادة هيكلة هذه الديون أو تسويتها.

- أهميته:

*** الاستقرار الاقتصادي:**

من خلال وضع معايير واضحة ومراقبة الامتثال، يُساعد القانون المالي على منع الأزمات المالية ويضمن استقرار الاقتصاد.

*** الحماية:**

يحمي الأفراد والشركات من خلال تحديد الحقوق والمسؤوليات في المعاملات المالية، والإشراف على عمليات المؤسسات المالية.

*** يُسهّل المعاملات:**
يُهيئ بيئة قانونية موثوقة وقابلة للتنبؤ، مما يُسهّل على الشركات والأفراد الاقتراض والاستثمار وإجراء المعاملات المالية.
- كيف يعمل:
يجمع القانون المالي بين عناصر قانونية مُختلفة، بما في ذلك القانون العام، والقانون الخاص، وقانون العقود، وقانون الملكية، لمعالجة طبيعة الأنشطة المالية المُحددة. وهو مُتأثر بالقوانين واللوائح والسوابق القضائية، والتي تُوفر جميعها إطارًا قانونيًا شاملًا للقطاع المالي.

3. القانون الجنائي:
هو مجموعة القوانين التي تُعرّف الجرائم وتنص على عقوباتها، وتحمي المجتمع من الأفعال الضارة أو المهددة لسلامة الناس ورفاهيتهم. وهو يختلف عن القانون المدني، الذي يُعنى بالنزاعات الخاصة، من خلال قيام الحكومة بمقاضاة فردٍ ما على فعلٍ أو امتناعٍ عن فعلٍ ضد المجتمع. تتضمن القضية الجنائية تحقيقًا، وتوجيه اتهاماتٍ من قِبل السلطات، وإجراءاتٍ قضائيةً تنطوي على عبء إثباتٍ كبير، مما يُلزم الحكومة بإثبات الذنب بما لا يدع مجالًا للشك لفرض عقوباتٍ كالغرامات أو السجن أو غير ذلك من العلاجات التأهيلية.

- الجوانب الرئيسية للقانون الجنائي:

*** يتناول الجرائم ضد المجتمع:**

يركز القانون الجنائي على الأفعال التي تُعتبر خطرة أو ضارة بممتلكات وصحة وسلامة الجمهور.

*** الملاحقة القضائية الحكومية:**

توجه الحكومة التهم ضد فرد نيابةً عن المجتمع لمعاقبته على انتهاكه للقانون الجنائي.

*** العقوبات والجزاءات:**

تشمل العقوبات لمن تثبت إدانته الغرامات، والمراقبة، والسجن، أو حتى الإعدام في الحالات الشديدة.

*** الإجراءات القانونية:**

يحدد نظام محدد للإجراءات الجنائية قواعد التحقيق مع المشتبه بهم، والقبض عليهم، وتوجيه الاتهام إليهم، ومحاكمتهم.

*** عبء الإثبات:**

في القضية الجنائية، يجب على الحكومة (الادعاء) إثبات ذنب المتهم بما لا يدع مجالاً للشك المعقول.

*** الأساس القانوني:**

تُسنّ الهيئات التشريعية معظم القوانين الجنائية من خلال القوانين.

- التمييز عن القانون المدني:

*** القانون الجنائي:**

ينطوي على قيام الدولة بمقاضاة فرد ما لإحداث ضرر بالمجتمع، بعقوبات كالسجن أو الغرامات.

*** القانون المدني:**
يشمل طرفين خاصين في نزاع حول حقوقهما، مع التركيز على تعويض الضحية بدلاً من معاقبة الجاني.

4. القانون المدني:
يشير القانون المدني إلى القوانين التي تحكم النزاعات غير الجنائية بين الأفراد أو المنظمات، وتغطي مجالات مثل العقود، والإصابات الشخصية، والممتلكات، وقانون الأسرة، والميراث. ويركز على تحديد حقوق ومسؤوليات الأطراف الخاصة، وعند انتهاك الحقوق، غالبًا ما يتضمن الحل تعويض الطرف المتضرر بدلًا من السجن.
- الخصائص الرئيسية:
*** ينظم العلاقات الخاصة:**
يركز القانون المدني على العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، ويتناول النزاعات غير الجنائية.
*** التركيز على التعويض:**
في القضايا المدنية، عادةً ما تكون النتيجة حلاً، مثل تعويض مالي عن الأضرار، بدلاً من عقوبة جنائية كالسجن.
*** نطاق واسع:**
يشمل نطاقًا واسعًا من المواضيع، بما في ذلك:
1. **العقود:** النزاعات حول الاتفاقيات والوعود.
قانون الملكية: القضايا المتعلقة بملكية الممتلكات واستخدامها.
2. **الدعاوى التقصيرية:** دعاوى الإصابات الشخصية الناتجة عن الإهمال أو الحوادث.

3. **قانون الأسرة:** مسائل مثل الطلاق وترتيبات الأطفال.
4. **الميراث:** القوانين المتعلقة بالوصايا والتركات.

القانون المدني مقابل القانون الجنائي

*** الأطراف المعنية:**

يتناول القانون المدني النزاع بين أطراف خاصة (أفراد وشركات)، بينما يتناول القانون الجنائي قيام الدولة بمقاضاة شخص ما لمخالفته قانونًا عامًا.

*** الغرض:**

يهدف القانون المدني إلى حل النزاعات وتقديم التعويضات، بينما يهدف القانون الجنائي إلى معاقبة المخالفين والحفاظ على النظام العام.

أمثلة:

حادث سيارة يرفع فيه أحد الطرفين دعوى قضائية ضد الآخر لتسديد نفقات طبية وأضرار لحقت بسيارته.

نزاع على دين غير مسدد حيث يكون أحد الطرفين مدينًا لآخر بمبلغ من المال.

قضية خرق عقد، مثل تقصير المقاول في إتمام العمل كما هو متفق عليه.

5. القانون الدولي الخاص:

يُوفر القانون الدولي الخاص، المعروف أيضًا باسم "تنازع القوانين"، قواعد لحل النزاعات القانونية ذات الطابع العابر للحدود، حيث يتناول مسائل الاختصاص القضائي لمحاكم الدولة، وقوانينها الموضوعية التي ستُطبق على النزاع. كما يُحدد ما إذا كانت أحكام المحاكم الأجنبية ستُعترف بها وتُنفذ محليًا. توجد هذه القواعد في القوانين الوطنية، والاتفاقيات الدولية، والقوانين النموذجية، وتغطي مسائل خاصة متنوعة، مثل العقود، وقانون الأسرة، والنزاعات التجارية.

- الجوانب الرئيسية للقانون الدولي الخاص:

*** الاختصاص القضائي:**

يُحدد هذا القانون نظام المحاكم الذي يملك سلطة النظر في قضية ما عند وجود عنصر أجنبي، مثل عقد مُبرم في بلد ما ويُنفذ في بلد آخر.

*** اختيار القانون:**

يُحدد هذا القانون القوانين الموضوعية للبلد الذي سيحكم المسألة القانونية المطروحة، وهو أمر بالغ الأهمية عند تعارض قوانين بلدان مختلفة.

- الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها:

يُحدد هذا القانون الشروط التي بموجبها يُعترف قانونيًا بحكم صادر عن محكمة أجنبية ويُنفذ في بلد آخر.

- أمثلة على النزاعات التي يغطيها هذا القانون:
* **العقود الدولية:** النزاعات حول العقود بين أطراف من دول مختلفة.
قضايا الأسرة: قضايا تتعلق بالطلاق عبر الحدود، أو تبني الأطفال، أو اختطافهم.
* **النزاعات التجارية:** الخلافات التجارية أو التجارية العابرة للحدود الوطنية.

- مصادر القانون الدولي الخاص:
* **القوانين الوطنية:** لكل بلد قواعده الخاصة في القانون الدولي الخاص.
* **المعاهدات والاتفاقيات الدولية:** تُطوّر منظماتٌ مثل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH)، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL)، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) صكوكًا دوليةً لتوحيد هذه القواعد.
* **القوانين النموذجية:** قوانين موحدة تُنشئها المنظمات الدولية لتعتمدها الدول كلٌّ على حدة.

6. القانون الشرعي:
الشريعة الإسلامية هي الشريعة الإسلامية المقدسة، وهي بمثابة مدونة سلوك وإطار أخلاقي للمسلمين، مستندة إلى القرآن والسنة (تعاليم النبي محمد صلى الله عليه وسلم وممارساته). ورغم أنها تُهدى حياةً صالحة، إلا أن تطبيقها العملي يتفاوت، فبعض الدول ذات الأغلبية المسلمة تستخدمها في الحكم، بينما تستخدمها دول أخرى، مثل المملكة المتحدة، في مسائل محددة فقط، مثل قانون

الأسرة. ويختلف تفسير الشريعة، أو الفقه، بين علماء المسلمين ومذاهبهم، مما يؤدي إلى تنوع في الممارسات، من الصلاة والصيام إلى قانون الأسرة، والتمويل، وحتى القضايا الجنائية في بعض السياقات.

- مصادر الشريعة:

*** القرآن الكريم:** كتاب الإسلام المُقدّس، ويُعتقد أنه كلام الله.

*** السنة النبوية:** أفعال وأقوال وعادات النبي محمد صلى الله عليه وسلم، والتي تُعدّ قدوة للمسلمين.

*** الحديث النبوي:** سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وتعاليمه.
النطاق والتطبيق

- قانون شامل:

تتناول الشريعة الإسلامية مجموعة واسعة من جوانب حياة المسلم، من العبادة الشخصية والنظافة إلى السلوك المالي وشؤون الأسرة والأعمال.

*** التفسير البشري:**

ما يُعرف بالشريعة الإسلامية (الفقه) هو التفسير والتطبيق البشري للشريعة، والذي قد يختلف فيه الفقهاء.

*** التطبيق المتنوع:**

1. **الدول ذات الأغلبية المسلمة:** تُدمج العديد من الدول ذات الأغلبية المسلمة جوانب من الشريعة الإسلامية في أنظمتها القانونية، على الرغم من أن درجة تطبيقها تتفاوت بشكل كبير.
2. **الدول الغربية:** في دول مثل المملكة المتحدة، تُقدم مجالس الشريعة الإسلامية إرشادات بشأن شؤون الأسرة والشخصية، لكن قراراتها ليست مُلزمة قانونًا ويجب أن تتوافق مع القانون الوطني.

- **المبادئ الرئيسية:**

* **تعزيز الرفاه:** من الأهداف الأساسية للشريعة تعزيز رفاه الإنسان وحياة كريمة.
* **السلوك الأخلاقي:** يُرشد السلوك الأخلاقي، بما في ذلك العدل في المال والمعاملة العادلة للآخرين.
* **فئات الأفعال:** يُصنف الفقهاء الأفعال في الشريعة الإسلامية إلى خمسة أنواع: واجب، مستحب، مكروه، محرم، مباح.

- **الاختلافات والمذاهب:**

* **المذاهب الفقهية:**

توجد عدة مذاهب في الاسلام ، مثل الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي، ولكل منها تفسيره الخاص للشريعة.

* **المفتي في الشريعة الإسلامية:**

المفتي الشرعي هو عالم مسلم متخصص، مُصرح له من قبل الدولة بإصدار فتاوى شرعية في مسائل الدين، ولديه العلم والمعرفة اللازمة لفهم النصوص الشرعية وتطبيقها على الواقع وفهم أعراف الناس ومستجدات الحياة.

- **مهام المفتي الشرعي:**

* **بيان الحكم الشرعي:**

يدرس الواقعة التي تُسأل عنها ويستنبط الحكم الشرعي من القرآن والسنة والمصادر الفقهية الأخرى، ليعرف حكم الله تعالى فيها.

* **معرفة الواقع:**

يجب على المفتي معرفة واقع الناس وأعرافهم وعاداتهم حتى يستطيع تطبيق الحكم الشرعي بشكل مناسب في سياقه.

*** الاجتهاد المستقل:**
لا يقتصر دور المفتي على نقل الأقوال، بل يجب أن يمتلك القدرة على النظر والاجتهاد المستقل والترجيح بين الأقوال المختلفة.
*** مواكبة التطور:**
يتابع التطورات في الواقع المعاصر ويقوم بالأبحاث الشرعية اللازمة لبيان الأحكام الشرعية في النوازل الجديدة التي لم تكن موجودة في السابق. على سبيل المثال الأمور المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

الإفتاء من "فروض الكفاية"؛ أي أنه واجب على الأمة، وإذا قام به البعض سقط عن الباقين، ولكن يجب أن يكون على الوجه الأكمل.

- القاضي الشرعي:
القاضي الشرعي هو رجل القانون المخوّل بالحكم بين المتنازعين في المسائل الشرعية والأحوال الشخصية وفقاً للشريعة الإسلامية والقانون، على سبيل المثال يقوم بعمليات الوساطة والإشراف على شؤون القاصرين واليتامى.
يشغل هذا المنصب شخصٌ مسلمٌ لديه معرفة واسعة بالفقه وأصول الشريعة، ويعمل ضمن نظام القضاء الشرعي الذي يهدف لتحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي وضمان وصول المواطنين للعدالة .

- تشمل صفات القاضي الشرعي الأساسية:
البلوغ، العقل، الحرية، والذكورة، بالإضافة إلى العدالة، وهي صلاحية تحمله للأمانة والابتعاد عن الظلم. ويتطلب القضاء الشرعي صفات إضافية كالعلم الشرعي، والاجتهاد، وسلامة الحواس،

والنزاهة، وبعُد الطمع عن النفس، وأن يكون القاضي قادراً على التحقيق والتدقيق في القضايا ولا يتسرع في إصدار أحكامه.

- مهام القاضي الشرعي:
*** الفصل في المنازعات:**
يقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية والقانون للفصل في القضايا المتعلقة بالزواج، الطلاق، النفقة، الميراث، والحضانة، والمنازعات الأخرى المتعلقة بالأحوال الشخصية.
*** تحقيق الاستقرار:**
يساهم في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي من خلال تسوية النزاعات بالطرق الشرعية.
*** حماية حقوق الفئات الضعيفة:**
يمارس دوراً في رعاية القاصرين واليتامى، ويشرف على شؤونهم.
*** ضمان العدالة:**
يعمل على تسهيل وصول المواطنين إلى العدالة الشرعية الناجزة.

- الشروط المؤهلة للقاضي الشرعي:

*** الإسلام:**

يشترط أن يكون القاضي مسلماً.

*** العلم الشرعي:**

يجب أن يكون عالماً بالشريعة الإسلامية، بفروعها المختلفة مثل الفقه والأصول.

*** الخبرة القانونية:**

يجب إن تكون لديه الخبرة العملية الكافية في مجال القضاء الشرعي.

*** الأهلية الكاملة:**

يجب أن يتمتع بالأهلية المدنية والشرعية الكاملة لتولي المنصب.

- الهيكل الإداري (في بعض الأنظمة):

*** قاضي القضاة:**

هو رأس السلطة القضائية الشرعية، ويقوم بإدارة ديوان القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية.

*** المحاكم الشرعية:**

تتكون من درجات مختلفة، مثل المحاكم الابتدائية والاستئنافية والعليا، وتفصل في القضايا الشرعية.

المصادر: مصادر متعددة

By: Haytham Zeidan

https://archive.org/details/@wazefapress

أقرأ المزيد..

* Learn about the history of Islam

https://archive.org/details/@wazefapress/lists/11/learn-about-the-history-of-islam

* language learning تعلم اللغة

https://archive.org/details/language_learning

* تطبيقات تعلم اللغات المجانية

https://archive.org/details/learn_language_free

* اتفاقيات معادلة الشهادات الجامعية

https://archive.org/details/university-agreements

* التبادل الثقافي على مستوى الجامعة

https://archive.org/details/Cultural_exchange_university

* صحة الانسان الفيتامينات و المعادن

https://archive.org/details/human_health_care_v_m

* وسائل الإعلام سيف ذو حدين

https://archive.org/details/media_202507

* What Is A Production Costs?

https://archive.org/details/what-is-a-production-costs-250719-212528

* العمل و النمو السكاني

https://archive.org/details/worldpopulationandwork

* التغذية في حالات المجاعة و الجفاف

https://archive.org/details/famine_drought

* Nationality vs Residency

https://archive.org/details/nationality-and-residency-250718-010429

* Naturalization التجنس

https://archive.org/details/naturalization-wikipedia

* Human history-world history

https://archive.org/details/history-of-india-wikipedia

* Stamp Collecting

https://archive.org/details/stamp-collecting

* UNRWA-for Palestine Refugees in the Near East

https://archive.org/details/unrwa-wikipedia

* UNHCR-United Nations High Commissioner for Refugees

https://archive.org/details/unhcr_202507

* Mandatory Palestine فلسطين الانتدابية

https://archive.org/details/mandatory-palestine-wikipedia

* History Of Mobile Phones and Telephone

https://archive.org/details/history-of-mobile-phones-telephone

* History Of The Internet

https://archive.org/details/history-of-the-internet-wikipedia

* الفساد في المؤسسات

https://archive.org/details/250727-044808

* التجارة الداخلية و التجارة الدولية

https://archive.org/details/international_local_trade

* الأزمات الاقتصادية أسبابها و أنواعها و طرق معالجتها

https://archive.org/details/Economic_crises_and_wars